1640 منشأة بحرينية بشراكات سعودية.. و3.93 مليارات دولار التبادل التجاري بين البلدين

كانو لـ«الاقتصادية»: فائض الميزان التجاري يتجاوز 2.12 مليار دولار..

ومبادرة لتأسيس شركة بحرينية سعودية لمواد البناء

كتبت: نوال عباس

كشف رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل خالد كانو عن ارتباط 1640 منشأة بحرينية بشركاء سعوديين، في مؤشر على اتساع نطاق الشراكات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، مؤكداً أن حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البحرين والسعودية بلغ نحو 3.93 مليارات دولار خلال عام 2025، مقارنة بنحو 3.88 مليارات دولار في 2024، محققاً نمواً بنسبة 1%.

وأوضح كانو، في حوار مع صحيفة «الاقتصادية» السعودية، أن صادرات البحرين إلى السوق السعودية بلغت نحو 3.03 مليارات دولار خلال العام الماضي، مقابل واردات بنحو 905.2 ملايين دولار، ليسجل الميزان التجاري فائضاً لصالح البحرين تجاوز 2.12 مليار دولار.

وأكد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تجاوزت مرحلة التبادل التجاري التقليدي إلى شراكات استثمارية وتكامل في الأعمال وتبادل الخدمات والخبرات، مشيراً إلى أن المنشآت المرتبطة بشركاء سعوديين تنشط في قطاعات المقاولات والإنشاءات والتجارة والتوزيع والعقارات والصناعة والخدمات المهنية والتقنية والقطاع المالي والتأمين والنقل والخدمات اللوجستية والصحة.

وأشار كانو إلى أن المرحلة المقبلة تستهدف الانتقال بالعلاقات الاقتصادية إلى مشروعات نوعية وشراكات استثمارية مستدامة يقودها القطاع الخاص، لافتاً إلى أن غرفة تجارة وصناعة البحرين تعمل على تكثيف اللقاءات الثنائية والزيارات المتبادلة والمنتديات الاقتصادية، وتنظيم لقاءات قطاعية تربط الشركات البحرينية بنظيراتها السعودية.

وأضاف أن الغرفة تتطلع إلى استمرار الزخم الإيجابي للتجارة البينية خلال 2026، مدفوعاً باتساع قاعدة المنتجات والخدمات المتبادلة والتطور المستمر في بيئة الأعمال والمشروعات التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن المستهدف لا يقتصر على زيادة أرقام التبادل التجاري، بل يمتد إلى تعزيز المشروعات الإنتاجية والاستثمارات المشتركة.

شركة مشتركة لمواد البناء

وكشف كانو عن التوجه نحو تأسيس شركة بحرينية سعودية مشتركة في قطاع مواد البناء والإنشاء، باعتبارها إحدى المبادرات المطروحة لتعزيز التكامل الصناعي والاستثماري بين البلدين، إلى جانب تشكيل لجان متخصصة في الصناعة والخدمات اللوجستية لمتابعة المبادرات المشتركة وبحث التحديات التي تواجه حركة التجارة والاستثمار.

وأوضح أن مجلس الأعمال البحريني السعودي المشترك يمثل قناة رئيسية للتواصل المباشر بين مجتمعي الأعمال، ولا يقتصر دوره على تبادل وجهات النظر، بل يمتد إلى رصد الفرص الاستثمارية والتحديات التي تواجه الشركات، وطرح المبادرات والحلول التي تسهم في تسهيل التجارة والاستثمار.

وأكد أن نجاح المجلس لا يقاس بعدد الاجتماعات التي يعقدها، وإنما بما ينتج عنها من مشروعات واستثمارات وشراكات حقيقية، مشدداً على أهمية توسيع مشاركة أصحاب الأعمال وتحديد فرص قابلة للتنفيذ وتشجيع التحالفات بين الشركات البحرينية والسعودية.

الصناعة والسياحة أبرز الفرص

وحدد كانو الصناعات التحويلية والألمنيوم والحديد والصلب والصناعات الغذائية والدوائية ضمن أبرز القطاعات الواعدة للاستثمارات المشتركة، لما توفره من فرص لتعزيز التكامل في الإنتاج وسلاسل القيمة ورفع القيمة المضافة.

كما تشمل الفرص الخدمات اللوجستية والنقل والتخزين والتوزيع، إلى جانب السياحة والضيافة والترفيه والتقنية والتحول الرقمي والخدمات المالية والتأمين والتجارة الإلكترونية، مشيراً إلى أن المشروعات التنموية الكبرى في السعودية تفتح آفاقاً واسعة أمام الشركات البحرينية للمشاركة في قطاعات الانشاءات والعقارات والطاقة والبنية التحتية والخدمات.

وشدد على أن الفرصة الأكبر تكمن في الانتقال من تبادل السلع والخدمات إلى بناء استثمارات مشتركة وسلاسل قيمة مترابطة، بما يعزز تنافسية الشركات في البلدين ويفتح أسواقاً جديدة أمام المنتجات والخدمات البحرينية والسعودية.

التكامل اللوجستي يعزز سلاسل الإمداد

وفيما يتعلق بسلاسل الإمداد، أكد كانو أن التطورات الإقليمية والدولية أظهرت أهمية بناء منظومة أكثر مرونة وتنوعاً، مشيراً إلى أن التكامل البحريني السعودي يمتلك مقومات مهمة، في مقدمتها الربط الجغرافي المباشر عبر جسر الملك فهد، إلى جانب الموانئ والمطارات والبنية التحتية اللوجستية المتطورة في البلدين.

وأوضح أن هذه المقومات تسهم في اختصار المسافات والزمن وتقليل المخاطر والتكاليف المرتبطة بسلاسل الإمداد الطويلة، لافتاً إلى وجود فرص لتطوير التعاون في التخزين والتوزيع والتصنيع المشترك والخدمات اللوجستية وتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص.

مبادرات لتعميق التكامل الاقتصادي

وأكد كانو أهمية مجلس التنسيق السعودي البحريني باعتباره مظلة استراتيجية أسهمت في تحويل العلاقات بين البلدين إلى مسارات عمل ومبادرات ومشروعات أكثر تنظيماً، مشيراً إلى مبادرة «تكامل» في المجال الصناعي، التي تستهدف تعزيز التبادل التجاري للسلع الصناعية وتشجيع الاستثمار والتصدير وإعادة التصدير وتبادل الخبرات.

كما لفت إلى أهمية الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تعزز الإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية، ومن بينها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي والتعاون في تشجيع الاستثمار المباشر والتنمية المستدامة والمنافسة.

واختتم كانو بتأكيد أن المرحلة المقبلة تتطلب تسهيل حركة التجارة والاستثمار، وتطوير الربط اللوجستي وسلاسل الإمداد، وتعميق التكامل الصناعي، وزيادة مشاركة الشركات البحرينية والسعودية في المشروعات التنموية، مع استمرار إشراك القطاع الخاص في تحديد التحديات والفرص وتحويل المبادرات إلى مشروعات فعلية ذات قيمة مضافة لاقتصادي البلدين.


○ نبيل كانو.





منتدى بوابة الخليج رافعة للاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة



بقلم: رجل الأعمال المهندس إسماعيل الصراف

يمثل انعقاد منتدى «بوابة الخليج 2026» في مملكة البحرين محطة اقتصادية مهمة لتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي للاستثمار والأعمال، ومنصة لربط رؤوس الأموال العالمية بالفرص الاقتصادية المتنامية في دول الخليج. وتكتسب النسخة الرابعة من المنتدى أهمية خاصة في ظل إعلان معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني، توقع إبرام أكثر من 110 اتفاقيات بقيمة تتجاوز 20 مليار دولار خلال أعمال المنتدى، بما يعكس حجم الفرص الاستثمارية والشراكات الاقتصادية المطروحة، ويؤكد أهمية التعاون الدولي في دعم التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية هذه الاتفاقيات في قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وخصوصاً في القطاعات المالية والصناعية والتكنولوجية والسياحية واللوجستية والعقارية. غير أن القيمة الاقتصادية الحقيقية لهذه المبادرات لا تقاس بحجم الاتفاقيات المعلنة فقط، وإنما بمدى تحولها إلى مشاريع فعلية واستثمارات منتجة وفرص عمل جديدة. ومن هنا، تبرز أهمية وضع آليات واضحة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات، وتحديد الجداول الزمنية ومؤشرات الإنجاز والعوائد الاقتصادية المتوقعة، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

ويمثل تنويع الاقتصاد الوطني أحد أهم الأهداف التي يمكن أن يدعمها المنتدى، وخصوصاً مع مساهمة الأنشطة غير النفطية بأكثر من 86% من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين. وتبرز هنا أهمية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والصناعة الحديثة والخدمات المالية والاقتصاد الرقمي، إلى جانب المشاريع التي تدعم الاستدامة وكفاءة استخدام الموارد. فكلما ارتفعت مساهمة القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية في النشاط الاقتصادي، تعززت قدرة المملكة على مواجهة التقلبات الخارجية وتحقيق نمو أكثر توازناً واستدامة.

ولا تقتصر فوائد استقطاب الاستثمارات العالمية على الشركات الكبرى، بل ينبغي أن تمتد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال البحرينيين، من خلال ربطهم بالمشاريع الجديدة وسلاسل التوريد والخدمات المساندة. كما تبرز أهمية تضمين برامج لتطوير الكفاءات الوطنية ونقل المعرفة والتكنولوجيا ضمن الشراكات الاستثمارية، بما يرفع الإنتاجية ويوفر فرص عمل نوعية للشباب البحريني. فالاستثمار المستدام هو الذي يترك أثراً طويل الأجل في رأس المال البشري والقدرات الإنتاجية للاقتصاد، وليس الذي يقتصر على التدفقات المالية وحدها.

كما يمكن أن ينعكس توسع النشاط الاستثماري على قطاعات اقتصادية أخرى، وفي مقدمتها العقارات التجارية والسياحة والضيافة والنقل والخدمات اللوجستية، نتيجة زيادة حضور الشركات والمستثمرين الدوليين في المملكة. ومن المهم أن يواكب ذلك تطوير البنية التحتية والخدمات الحكومية والأنظمة التشريعية والتنظيمية، بما يضمن سرعة تأسيس المشاريع وسهولة ممارسة الأعمال وحماية حقوق المستثمرين. ويمكن تعزيز هذه الجهود من خلال التعاون المستمر بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وفق نهج «فريق البحرين» الذي يقوم على التكامل المؤسسي وتحويل الفرص إلى نتائج اقتصادية فعلية.

وفي المحصلة، فإن منتدى «بوابة الخليج 2026» يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للاستثمار، وتوسيع شراكاتها الاقتصادية مع الأسواق العالمية. ومن خلال تحويل الاتفاقيات المعلنة إلى مشاريع منتجة، وربط الاستثمارات بتطوير الكفاءات الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والتكامل الخليجي، يمكن تعظيم العائد الاقتصادي لهذه المبادرات. فالنجاح الحقيقي لا يكمن في حجم رؤوس الأموال المعلنة وحده، بل في قدرتها على خلق قيمة مضافة وفرص عمل وتنويع مصادر الدخل ورفع الإنتاجية، بما يدعم بناء اقتصاد بحريني أكثر تنافسية ومرونة واستدامة للأجيال القادمة.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

«صادرات البحرين» تشارك بجناح «لؤلؤة الخليج: إرث عريق وآفاق عالمية» في معرض الصين الدولي للاستيراد

تشارك صادرات البحرين في النسخة التاسعة من معرض الصين الدولي للاستيراد (CIIE 2026)، بجناح تنظمه بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الصناعة والتجارة وطيران الخليج، الناقلة الوطنية لمملكة البحرين، وبالتعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى مملكة البحرين، وذلك في مدينة شنغهاي بجمهورية الصين الشعبية الصديقة حتى 10 نوفمبر الجاري، في المشاركة الرابعة لمملكة البحرين بهذا الحدث التجاري الدولي، استكمالاً للنجاحات التي حققتها المشاركات السابقة.

وتأتي المشاركة هذا العام تحت شعار «لؤلؤة الخليج: إرث عريق وآفاق عالمية»، بالتزامن مع انعقاد النسخة التاسعة من المعرض بمشاركة 162 دولة ومنطقة ومنظمة دولية، إلى جانب 4142 شركة من 148 دولة ومنطقة ضمن المعرض التجاري، بما يعكس المكانة الدولية التي يحظى بها المعرض كمنصة عالمية تجمع الشركات والمؤسسات، وتتيح فرصاً واسعة للتجارة والاستثمار وبناء الشراكات الدولية.

ويستعرض الجناح الوطني مجموعة من القطاعات، تشمل الصناعة والسياحة والخدمات والأغذية والمشروبات والمنتجات المستدامة، إلى جانب عناصر ثقافية تعكس الهوية البحرينية الأصيلة والإرث الحضاري للمملكة، وتبرز مقوماتها الاقتصادية والسياحية، وتنوع منتجاتها، وخدماتها الوطنية، وجودتها.

وتهدف المشاركة إلى الترويج لمملكة البحرين كوجهة جاذبة للأعمال والاستثمار، من خلال إبراز مقوماتها الاقتصادية وفرصها التجارية، وتعزيز التواصل مع المستثمرين والمستوردين والشركاء الدوليين. كما تسعى إلى توطيد العلاقات الاقتصادية مع جمهورية الصين الشعبية، وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري، بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري والصادرات بين البلدين الصديقين.



ارتفاع إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في سلطنة عُمان 45 مليار متر مكعب

تجاوز إجمالي الإنتاج المحلي والاستيراد من الغاز الطبيعي في سلطنة عُمان 45 مليار متر مكعب بنهاية سبتمبر 2026، مسجلاً 45.31 مليار متر مكعب، بارتفاع نسبته 6.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، بحسب إحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وبحسب الإحصاءات التي اوردتها وكالة الأنباء العُمانية فإن استخدامات الغاز في محطات توليد الطاقة ارتفعت بنسبة 13.5% لتبلغ 13.36 مليار متر مكعب، فيما زاد استهلاكه في المشروعات الصناعية بنسبة 4.8% إلى 21.88 مليار متر مكعب، وفي حقول النفط بنسبة 1.8% ليصل إلى 9.93 مليارات متر مكعب.

في المقابل، انخفض استهلاك الغاز في المناطق الصناعية بنسبة 32.7% ليبلغ 141.2 مليون متر مكعب، مقارنة بـ210 ملايين متر مكعب خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

«أوبن إيه.آي» تجمع 11 مليار دولار وسط تراجع تقييمها إلى 1.25 تريليون دولار



جمعت شركة «أوبن إيه.آي»، المطورة لتطبيق «تشات جي بي تي»، 11 مليار دولار في دفعة أولى من جولة تمويل جديدة، تقدر قيمة الشركة بموجبها بنحو 1.25 تريليون دولار، مقارنة بمستوى 1.5 تريليون دولار كانت تستهدفه في البداية.

وكانت وكالة بلومبرغ قد أوردت نبأ التمويل أمس الجمعة، فيما أفادت رويترز بمشاركة مجموعتي «سوفت بنك» و«إم جي إكس» في الجولة، التي تستهدف جمع 30 مليار دولار.

ويأتي التمويل في وقت تشهد فيه المعنويات تجاه شركات الذكاء الاصطناعي تراجعا، إذ قدر بعض المستثمرين قيمة الطرح العام الأولي المحتمل لشركة «أنثروبيك» المنافسة بنحو 1.5 تريليون دولار، وهو مستوى يقل عن التوقعات السابقة التي بلغت نحو تريليوني دولار.